

خمسة أعوام على فرع دبي لجامعة القديس يوسف عبود لـ "النهار": إعداد أكاديمي عالٍ في الحقوق

أن تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي، "هي في قلب هذا التدريس مع اعتماد منهجية القانون المقارن مع قوانين الدول العربية والأنظمة القانونية الأنكلوساكسونية واللاتينية"، لافتة إلى أن تدريس الحقوق في كلية دبي يعتمد على التكامل بين النظرية والتطبيق. "فإلى جانب المحاضرات التي يَصار فيها إلى تزويد الطالب قواعد الكلية والمبادئ العامة والنظريات القانونية، تنظم الكلية حصصاً للأعمال التطبيقية بهدف تمرين الطالب على تطبيق ما يكون قد اكتسبه من الناحية النظرية على المسائل التي تطرح بين المتقاضين من الناحية العملية، ويتم ذلك، بنوع خاص، من خلال دراسة القرارات الصادرة عن المحاكم والتعليق عليها".

أما في ما يخص الشهادات الصادرة عن كلية الحقوق في دبي، "فتعتبر صادرة عن كلية الحقوق في بيروت، وتتمتع بالقيمة الأكاديمية ذاتها المعترف بها في لبنان وفي الجامعات العربية، الأوروبية والأميركية". وعن تطلعات مركز الـ US في دبي لهذه السنة، تكشف عبود عن دورات التدريب التي تعدها، مشيرة إلى أنها ستكون دورات مكثفة للطلاب، وذلك في ميادين اللغات، الترجمة، طب الأسنان، العلوم الاقتصادية، إدارة الأعمال، العلوم الإنسانية، الهندسة الإلكترونية والمعمارية، التغذية، الإعداد التربوي والوساطة. كما تخصص دورات لها علاقة بتطوير الكفايات المهنية لدى المعلمين في المدارس وتعزيزها.

nicole.tohme@annahar.com.lb



كلية الحقوق - جامعة القديس يوسف - دبي.

التخصص في دبي أن سنته الدراسية لا تقل عن 15 ألف دولار بينما تكلفته في الجامعة الأم في بيروت أقل من ذلك. فإلى جانب برنامج التدريس المعتمد في لبنان، أدخلت الجامعة وفق عبود مواد خاصة لها علاقة بالقانون الإماراتي والقانون العام الساري في بريطانيا، فتدرّس المواد باللغة العربية، ونستعين بأساتذة لبنانيين من كلية الحقوق من الجامعة الأم، وبآخرين قانونيين إماراتيين يمارسون مهنة القانون في الإمارات، كما تعطى بعض مواد المنهاج باللغات الثلاث، وذلك لاستيعاب المفاهيم والمصطلحات القانونية المستخدمة".

بين النظري والتطبيقي...

على صعيد آخر، شرحت عبود

لماذا وقع الخيار على الجامعة اليسوعية الخاصة من لبنان من دون غيرها؟ "اقتناعاً من إمارة دبي بمستوى الجامعة الرفيع وجودتها في التعليم، وفي شكل خاص دراسة القانون، وبنوعية التدريب في هذا المجال" تجيب عبود، "وهذا ما دفع حاكم دبي إلى فتح المركز في الإمارة بهدف مساعدة الشباب الإماراتي على التمرّس في القانون على أنواعه، الأمر الذي سينعكس خصوصاً على الفتيات اللواتي يمثلن أكبر نسبة من المتعلمين في البلاد". أكثر من 130 طالباً وطالبة ملتحقين بهذا التخصص الذي تستمر دراسته 4 سنوات، أكثرهم إماراتيون، ولكن يوجد أيضاً طلاب من سوريا ومصر ولبنان والعراق واليمن وعمان.

واللافت في تكلفة هذا

القديس يوسف ميراي منصف عبود عن كلية الحقوق، بأنها "تندرج ضمن إطار تلتقي فيه مع المشروع الأكاديمي الذي وضعته دولة الإمارات العربية المتحدة، لمواكبة النهضة العمرانية والاقتصادية في الدولة، وتطمح فيه إلى تنشئة الطلاب من مختلف الجنسيات وإعدادهم الإعداد الأكاديمي الأفضل وتزويدهم كل ما يلزمهم لممارسة وظائفهم ومهنتهم بكفاءة عالية".

أكثر من 110 آلاف طالب وطالبة يتابعون دراستهم في مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات، 20 في المئة منهم يلتحقون بجامعات "مدينة دبي الأكاديمية العالمية"، أول منطقة حرة في العالم تضم 30 جامعة من 11 بلداً مختلفاً من بينها مركز جامعة القديس يوسف من لبنان.

نيكول طعمة

انطلق فرع دبي لجامعة القديس يوسف التابع للرهبنة اليسوعية في عام 2008، ويتضمن كلية الحقوق التي تتيح لشبان دولة الإمارات وشبابها، فرصة الدراسة فيها عوضاً عن السفر إلى خارج حدود بلدهم، الأمر الذي سيوفر لهم سبل النجاح والتقدم والتفوق المعرفي والعلمي. وهذا يتطابق وتوجه نائب رئيس دولة الإمارات، رئيس مجلس وزرائها وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ممثلاً بـ "هيئة المعرفة والتنمية البشرية" التي ترجمت مبادئها عملياً بإبرام الاتفاق مع جامعة القديس يوسف اللبنانية في دبي.

من مكتبها في دبي، تحدّث لـ "النهار" مديرة مركز جامعة